



عقد اتفاق على توريد مواد غذائية طازجة ومجمدة

لصالح وزارتي الصحة والداخلية

عطاء رقم (2022/9)

إنه في يوم الثلاثاء الموافق 2022/2/8 تم الاتفاق فيما بين:-

طرف أول: الإدارة العامة للوزارم العامة بوزارة المالية في دولة فلسطين يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة.

طرف ثان: شركة هاني عبد عطا الله وولده للتجارة العامة مشغل مرخص رقم/563466572 عنوانه

الرئيسي/الدرج- شارع قرقش يمثلها السيد/ عبد الله هاني عبد عطا الله هوية رقم/

802410696 هاتف- جوال رقم/0599867823 - 2841336

مقدمة الاتفاق

حيث أن الطرف الأول بصفته المذكورة أعلاه قام بطرح العطاء رقم 2022/9 بشأن توريد مواد غذائية طازجة ومجمدة لصالح وزارتي الصحة والداخلية، وحيث أن الطرف الثاني شركة مرخصة رسمياً ومختصة بهذا المجال ومؤهلة فنياً وقامت بالاشتراك بالعطاء المطروح أعلاه، وحيث أن الطرف الأول قام بإحالة العطاء بالتجزئة على الطرف الثاني وفق الأسعار والأصناف المحددة في قرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية بتاريخ 2022/1/18 الخاص بالعطاء رقم 2022/9 كون عرضه الأرخص المطابق، على أن يكون السعر شاملاً أجور النقل والتحميل والتوصيل والتنزيل، وكافة أنواع الضرائب والرسوم.

لذا فقد اتفق الطرفان بإرادة حرة وبإيجاب وقبول على ما يلي من الشروط:-

1- تعتبر مقدمة هذا الاتفاق والشروط العامة والخاصة والمواصفات الفنية والعينات والأسعار المقدمة

من الطرف الثاني وقرار الإحالة الصادر عن لجنة العطاءات المركزية بتاريخ 2022/1/18 بشأن

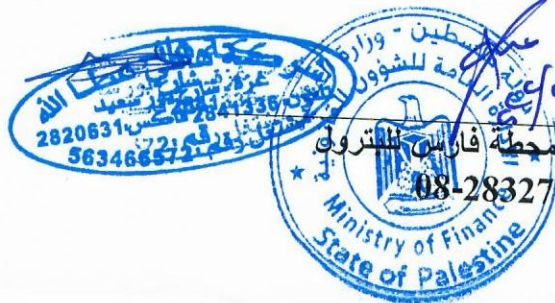
العطاء رقم 2021/9 جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق وتقرأ معه عند الاقتضاء.

2- يقر الطرفان بأهليتهما التامة في إبرام التصرفات القانونية.





- 3- يلتزم الطرف الثاني بتوريد الأصناف المطلوبة لمراكز التوزيع أو أي جهة أخرى تحددها الوزارة على "مدار مدة سريان هذا العقد" على أن يتم التوريد حسب الطلب من تاريخ استلامه أمر التوريد الخطي ووفقاً للبرنامج الغذائي الذي تعتمده الجهة الوزارة وحسب الكمية التي تطلبها ووفقاً للمواصفات الفنية والعينات المعتمدة والأسعار المقدمة من الطرف الثاني والواردة في قرار الإحالة، ومع ذلك يحق للطرف الأول زيادة الكمية أو تخفيضها بنسبة 30% ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض على ذلك أو المطالبة بزيادة في الأسعار أو التعويض عن أي عطل أو ضرر لحق به جراء ذلك.
- 4- يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكمية التي تطلب منه طوال مدة العقد ولا يحق له الامتناع عن التوريد أو المطالبة بزيادة في الأسعار بحجة ارتفاع الأسعار سواء كان الارتفاع في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.
- 5- يلتزم الطرف الثاني أن تكون المواد الموردة مطابقة للمواصفات المطلوبة والمذكورة في كراسة العطاء.
- 6- يحق للطرف الأول تجزئة بنود العطاء المذكور أعلاه أو إلغاء أي بند دون إبداء الأسباب ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض على ذلك.
- 7- يحق للطرف الأول إنهاء التعاقد أو إعادة النظر في الأسعار في حالة انخفاض الأسعار أكثر من 15% وذلك وفقاً لتقدير لجنة العطاءات المركزية في وزارة المالية.
- 8- يحق للطرف الأول تمديد فترة العقد من تاريخ انتهاء المدة المحددة أدناه وبالاتفاق مع الطرف الثاني وبنفس الأسعار وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.
- 9- في حال عدم توفر أي صنف من الأصناف المتفق عليها بسبب الحصار يحق للطرف الأول استبدال الصنف بأخر بديل مع مراعاة فروق الأسعار وبعد التأكد من عدم وجود الصنف في السوق.
- 10- يلتزم الطرف الثاني بتقديم كفالة حسن تنفيذ بقيمة (\$12000) فقط اثنا عشر ألف دولار أمريكي لا غير ، وذلك بموجب سند دفع معتمد صادر حسب الأصول من بنك البريد أو بموجب كفالة بنكية أو شيك بنكي صادر من بنك يتعامل مع السلطة الفلسطينية بغزة على أن تبقى سارية المفعول طوال مدة العقد المشار إليه أدناه.
- 11- يلتزم الطرف الأول بدفع ثمن الأصناف التي يقوم الطرف الثاني بتوريدها وفقاً للأسعار والوحدات الواردة في قرار الإحالة المذكور أعلاه ووفقاً للكميات التي تطلب منه على أن يتم الدفع خلال سنتين يوماً من تاريخ تسليم الفاتورة ومعززات الصرف المطلوبة و يكون السعر شاملاً أجور النقل والتحميل والتوصيل والتزويل ، وكافة انواع الضرائب والرسوم.





12- مدة هذا العقد تبدأ من تاريخ 2022/2/1 حتى تاريخ 2022/7/31، قابل لتمديد بموافقة الطرفين، ومع ذلك يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد في أي وقت شاء إذا ما أخل الطرف الثاني بأي من التزاماته بما فيها التزامه بالتوريد، وفي هذه الحالة يحق للطرف الأول شراء الأصناف الذي تأخر الطرف الثاني في توريدها وبنفس المواصفات من طرف ثالث وعلى نفقة الطرف الثاني مع تحميله فروق الأسعار والنفقات الإضافية وأية خسائر أو مصاريف أو عطل أو ضرر يلحق بالطرف الأول أو الجهة المستفيدة جراء ذلك دون الحاجة إلى إنذار، وللطرف الأول أن يحصل على ما تكبده من مصاريف وبنفقات ناجمة عن ذلك من الكفالة المقدمة من الطرف الثاني أو من أية أموال مستحقة للطرف الثاني لدى أي جهة حكومية.

13- يحق للطرف الأول إذا تخلف الطرف الثاني عن التوريد في الموعد المتفق عليه أن يخضم يوميا 1% من قيمة الكمية التي يتأخر في توريدها كغرامة تأخير إلا إذا نشأ هذا التأخير عن قوة قاهرة أو ظروف طارئة فيوقف سريان غرامة التأخير اعتبارا من تاريخ نشوء هذه الظروف وفي جميع الأحوال يجب على الطرف الثاني تقديم إشعار خطي وفوري إلى الجهة المختصة بالظروف التي أدت إلى التأخير في التوريد أو منعه من ذلك وتقديم ما يثبت ذلك.

14- لا يحق للطرف الثاني التنازل عن تنفيذ أي بند من بنود هذه الاتفاقية أو أي جزء منها لأي طرف آخر أو التعاقد من الباطن إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الأول ويبقى الطرف الثاني متضامنا مع المتنازل إليه أو المتعاقد معه من الباطن في الوفاء في جميع الالتزامات التعاقدية المتفق عليه وفقاً لقرار الإحالة والعقد الأصلي.

15- لا يجوز لأي طرف من الأطراف النكول عما ذكر أعلاه وفي حالة حدوث أي خلاف بينهم حول تفسير أي بند من البنود المذكورة أعلاه يتم حله بالطرق الودية، وإلا يتم الفصل فيه وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في مناطق دولة فلسطين وعلى هذا تم الاتفاق والتوقيع حسب الأصول من قبل طرفي العقد وسلمت نسخة لكل منهما.

طرف ثاني

شركة هاني عبد عطا الله وولده للتجارة العامة

يمثلها السيد/ عبد الله هاني عبد عطا الله

شركة هاني عبد عطا الله
مقر: غزة شارع بورسعيد
هاتف: 2841336 فاكس: 2820631
مشتغل رقم: 563466572

طرف أول

الإدارة العامة للوزام بوزارة المالية

يمثلها السيد/ مدير عام الإدارة

دولة فلسطين - وزارة المالية
الإدارة العامة للوزام
مدير عام الإدارة

غزة - شارع جامعة الدول العربية - خلف محطة قارم للبتترول

هاتف: 08-2832761 فاكس: 08-2832761

